



البنك المركزي يطرح أدون خزانة بمبلغ 155 ملياراً

وأوضح بيان صادر عن البنك المركزي اليمني أن متوسط معدّل الفائدة لاجال الثلاثة بلغ "16,61% ، 15,84% ، 15,83%" على التوالي.

أعلن البنك المركزي اليمني بصنعا عن تحليل عروض شراء أدون الخزانة التنافسية للمزاد رقم "965" بقيمة 155 مليار و100 مليون ريال لاجال الثلاثة "364 ، 182 ، 91" يوماً.

الاثنين
العدد: (1827)
2016 / 10 / 10
9 / محرم / 1438 هـ

اقتصاد

الميثاق

بعد 13 شهراً من تدمير ميناء الحديدة..

الأمم المتحدة تباع الوهم

منذ 13 شهراً من العدوان السعودي على ميناء الحديدة والمجتمع الدولي وهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن يبيعون الوهم لليمنيين لكنهم لم يحركوا ساكناً ولم يقوموا بتحمل مسؤولياتهم لوقف جرائم العدوان السعودي بحق الشعب اليمني.. ففي 18 أغسطس من عام 2015م شنت طائرات العدو السعودي سلسلة غارات استهدفت ميناء الحديدة. الذي يعتبر الشريان المتبقي لحياة المواطنين اليمنيين والذي كان لا ينبغي قطعه حتى لا يتعرض أكثر من سبعة وعشرين مليون يمني للموت جوعاً ومرضاً.



عدوان متعمد استهدف الميناء لفرص موت جماعي من خلال حصار شامل على الشعب اليمني بدون وجه حق.. وقد اسفرت الغارات عن تدمير بشكل كلي الأرصفة رقم 5 و6 و8.

كما أدت الغارات الى تدمير الميناء بشكل شبه كامل وخروجه من الخدمة، حيث أصيبت الكليينات والأرصفة والمستودعات بدمار كبير..

هذا ويعد تدمير ميناء الحديدة الميناء الوحيد الذي يستقبل المساعدات الإنسانية والبضائع وكل ما تستورده البلاد من مواد غذائية ومشتقات نفطية، جريمة كبيرة بحق سكان اليمن بشكل عام.

نجح تحالف العدوان في تحقيق مخططة الجرامي وهاهي الكارثة الإنسانية المخيفة تفتك بالشعب اليمني.. وتزداد الماساة الإنسانية باستمرار تواط المنظمات الدولية وتستترها عن جرائم العدوان..

وبعد قرابة عام من قصف الميناء ومنع دخول الأغذية والأدوية والوقود الى البلاد، هاهو شبح المجاعة يجتاح اليمن بشكل مرعب..

وهاهو منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ستيفن أوبراين يحذر من أن الأزمة التي يواجهها شعب اليمن وسط الصراع الدائر هي واحدة من أسوأ الأزمات في العالم.

وقد أصدر التحذير من ميناء الحديدة، الأثنين الماضي خلال زيارة تفقدية للميناء، ودعا إلى إصلاح الهياكل الأساسية الحيوية للتعامل مع شحنات الغذاء والوقود والدواء التي تمس الحاجة إليها.

وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "أوتشا"، إلى أنه حتى قبل اندلاع القتال قبل عام ونصف بين الجيش واللجان الشعبية من جهة وأنصار الفار هادي من جهة ثانية، كان اليمن يستورد جميع احتياجاته اليومية تقريباً، معظمها عبر ميناء الحديدة.

وقال المتحدث باسم المكتب يانس لاركه: "من الملخ بشكل خاص بالنسبة

يذكرانه سبق ان قام الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك بزيارة الميناء للإطلاع على حجم الدمار الذي طال مرافق ومعدات وأرصفة الميناء، نتيجة قصف طيران تحالف العدوان السعودي. وأعرب جيمي ماكغولدريك، خلال الزيارة، عن أسفه الشديد للأضرار الكبيرة التي أثمرت كثيراً على قدرة الميناء على استيعاب حجم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب اليمني.

وشدد يومها على أهمية ان تعمل الامم المتحدة على ايجاد حلول عاجلة تسهم في استئناف نشاط الميناء، ليكون قادراً على استقبال المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية للشعب اليمني بالإضافة إلى ان يعمل الجميع من أجل رفع الحصار وايصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة.. لكن لم تحرك الامم المتحدة ساكناً وذهبت تلك العود ادراج الرياح..

للميناء، إعادة تأهيل وإصلاح خمس رافعات تضررت في غارة جوية في أغسطس 2015... مما يجعل من الصعب جداً تفريغ الشحنات لتوزيعها في أنحاء البلاد..

وأشار إلى أن أكثر من 12 مليون يمني بحاجة إلى المساعدة المنقذة للحياة، كما يعاني 1,5 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، فيما يعاني 375 ألفاً آخرون من المرض على نحو أسوأ بكثير.

وأدى الهجوم على ميناء الحديدة الاستراتيجية إلى تروى الوضع الإنساني، وقد حذرت الولايات المتحدة من ذلك ولكن كان ذلك التحذير مجرد زوبعة اعلامية في فنانج حيث ظلت طائرات العدوان تواصل شن الغارات عليه في اطار الاستهداف المنهج لتدمير البنية التحتية لليمن.. لا سيما وان هذه الاعتداءات تمثل "خرق واضح للقانون الدولي الإنساني".

"مجموعة الأزمات الدولية" تحذر من مخاطر حدوث إفلاس ومجاعة بسبب نقل البنك المركزي



حذرت "مجموعة الأزمات الدولية" في تقرير حديث لها من أن تفضي الجهود الرامية إلى نقل البنك المركزي اليمني إلى عدن، إلى مخاطر حدوث إفلاس ومجاعة في البلاد، وأن تسهم في الوقت نفسه في تعقيد وتعميق انقسامات الحرب. ودعت المجموعة القوي الإقليمية والدولية أن تلتف حول هذه المؤسسة الحيوية وأن تساعد على إنعاش محادثات السلام التي تجري بواسطة من الأمم المتحدة.

لموازنة عام 2014م وبموجب قوانين الموظفين، التي تضم مقاتلين من كل الأطراف. "بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار مباشرة، استئناف المحادثات التي ترعاها الأمم المتحدة بالاستناد إلى خارطة طريق جديدة تنسجم مع مبادرة الرباعية. على مبعوث الأمم المتحدة أن يقدم خارطة طريق معدلة للأطراف المتقاتلة، ويفضل أن تكون مكتوبة، بما في ذلك إطار للتسويات السياسية والأمنية تتحرك بشكل مواز".

وأكد تقرير "مجموعة الأزمات الدولية" أنه "كان هناك اتفاق ضمني بين الطرفين على السماح للبنك المركزي، الذي يديره التكنوقراطي المخضرم محمد عوض بن همام، أن يؤدي وظائفه بشكل يخلو نسبياً من التدخلات. يتفق الدبلوماسيون والاقتصاديون الدوليون على أنه، وفي ظروف تزداد سوءاً، فإن البنك ظل حيادياً إلى حد كبير، بشكل يضمن استيراد السلع الأساسية، وحماية قيمة الريال ودفع رواتب موظفي القطاع العام على مستوى البلاد. لكن ودون عائدات من صادرات النفط والغاز التي تعرضت للانقطاع، والتي كانت تشكل في الماضي 70% من موازنة الحكومة، أو دعم الجهات المانحة، فإن البنك يقتر بسرعة من الإفلاس. تؤثر حالات النقص الحاد في توافر الريال في قدرة البنك على دفع الرواتب، كما أن حكومة هادي منعت بن همام من طبع عملة جديدة إضافية عن طريق شركة روسية".

وقال التقرير: "لا يستطيع اليمن تحمّل انهيار فرصة أخرى لإنهاء الحرب. لقد أصبح دولة فاشلة ومقسمة كما يمكن أن يصبح قريباً دولة جائعة. إن إحدى آخر مؤسساته التي لا تزال تعمل وإدارة تكنوقراطية، والتمتلة في البنك المركزي، باتت في خطر. إن التراجع عما يهدد بأن يكون انقساماً أكثر حدة ويتسبب بمجاعة كبيرة يتطلب اتخاذ خطوات عاجلة". وتتضمن تلك الخطوات "خطة برعاية الأمم المتحدة لضمان العمل الفعال للبنك المركزي والتوصل إلى وقف إطلاق النار يسمح بالاستئناف الفوري للمحادثات. وكجزء من هذه الخطة، تلتزم حكومة هادي باستئناف دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في سائر أنحاء البلاد، وتطبيق خطط نقل البنك إلى عدن والاستمرار بالاعتماد على البنية التحتية للبنك وعلى موظفيه في صنعاء، ويوافق الطرفان على خطة التعاون بين فرع البنك في عدن ومقره في صنعاء، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام".

وشدد التقرير على أنه "لضمان استمرار دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في سائر أنحاء البلاد ومعالجة مشكلة السيولة، يتفق الطرفان على دعم طباعة مبالغ إضافية من الريالات بشكل فوري، وهو أمر جوهري لاستئناف دفع الرواتب، وينبغي أن يستمر تسليمها لمكاتب البنك المركزي في صنعاء، وعدن ومناطق أخرى، طبقاً لخطة تستند إلى بنود الرواتب في موازنة عام 2014م، تدفع رواتب وزارة الدفاع في سائر أنحاء البلاد طبقاً

البنك الدولي:

تدهور شديد في أوضاع اليمن الاقتصادية والاجتماعية



تحسينات سريعة على الصعيد السياسي والأمني. وتوقع أن يزداد انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2016م بحوالي 4%، وأما التضخم فسيترجع إلى أقل من 10%. ورجح أن يشهد عجز الموازنة وعجز ميزان الحساب الجاري الخارجي ارتفاعاً أكبر حتى مما عليه الآن. ومن الممكن أن يستأنف التمويل الخارجي في الربع الرابع استناداً إلى تسوية سلام.

احتياطيات النقد الأجنبي إلى ما يعادل أقل من شهرين من الواردات المخفضة بفعل الأزمة".

وأشار إلى أن الصراع أدى إلى وضع إنساني كارثي، في ظل ازدياد محصلة الوفيات والإصابات بين المدنيين، والتشريد الهائل للسكان، وتدمير البنية التحتية، والنقص الحاد في الغذاء. وقال التقرير: إن الأفاق الاقتصادية والاجتماعية في عام 2016م وما بعده ستعتمد اعتماداً شديداً على تحقيق

أكد البنك الدولي أن الصراع المتواصل واستمرار العدوان في اليمن تسبب في تدهور أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية تدهوراً شديداً.

وأوضح في "المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكتوبر 2016م" أنه "مع تعطل إنتاج النفط وغيره من الأنشطة الاقتصادية انكمش الناتج انكماشاً حاداً، وظل معدّل التضخم في ازدياد منذ عام 2015م، وانخفضت

ثروة السعودية بأمريكا كما عرضتها CNN إثر صدور قانون «جاستا»



سلط الضوء، مؤخراً على الثروة السعودية في أمريكا. بعد إقرار مجلس النواب الأمريكي بغرفته قانون "العدالة ضد الرهاب"، الذي يتيح لضحايا الهجمات الرهابية مقاضاة السعودية، وعن رد فعلها وورقتها القوية التي يمكن أن تلوح بها، بسحب أموالها من أمريكا، وتخفيض علاقتها المالية معها.

ونشرت شبكة "سي إن إن" الأمريكية مبالغ تكشف جزءاً من العلاقات المالية بين الرياض وواشنطن. وبحسب تقرير لوزارة الخزانة الأمريكية أصدرته تمهجه بموجب قانون "حق الحصول على المعلومات"، فإن السعودية تمتلك سندات خزانة أمريكية بقيمة 116,8 مليار دولار.

وتتملك شركة أرامكو النفطية -بحسب الـ C.N.N- كامل مصفاة "بورت آرثر" الأكبر في أمريكا، إلى جانب 26 منصة توزيع ورخصة "شل" لتوزيع الوقود والديزل في ولاية تكساس.

ونقلت الوكالة عن صندوق الاستثمارات العامة السعودي تأكيداً أن السعودية هي أكبر شريك تجاري لأمريكا في الشرق الأوسط، بمستوى تبادل يصل إلى 62 مليار دولار سنوياً.

كما أن هناك مشروعاً مشتركاً للامنيوم بين شركة التعدين العربية السعودية "معادن" وشركة "الكو" الأمريكية، باستثمار يبلغ 10,8 مليار دولار، لبناء أكبر مجمع متكامل في العالم لإنتاج الألمنيوم.